

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٦٢٦ لسنة ٢٠٠٦

## رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء الصادر بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦

والتوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تزويد بعض العقارات المبنية بالمرافق الأساسية ؛

وعلى اقتراح وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

فيسر :

( المادة الاولى )

يتم توصيل المرافق الأساسية للعقارات المبنية المخالفة والمقامة قبل العمل بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تزويد بعض العقارات المبنية بالمرافق الأساسية ، على أن يكون التوصيل بصفة مؤقتة لا يكسب حقاً في الملكية ، أو يعد توفيقاً للأوضاع أو أن يكون اعترافاً بالمخالفات أو الوضع القائم .

ويستثنى من أحكام الفقرة السابقة العقارات المبنية المخالفة ووحداتها واجبة الإزالة طبقاً لأحكام المادة رقم (١٦ مكرر) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته ، وهي :

- ١ - العقارات المخالفة لقيود الارتفاع المقررة طبقاً للقانون المشار إليه .
- ٢ - العقارات المخالفة لقيود الارتفاع المقررة طبقاً لقانون الطيران المدني .
- ٣ - العقارات المخالفة لخطوط التنظيم .
- ٤ - مخالفة الأماكن المخصصة لإيواء السيارات ويجوز التوصيل لباقي وحدات المبنى .
- ٥ - العقارات المبنية على الأراضي التي اعتبرت أثرية طبقاً لقانون حماية الآثار .

( المادة الثانية )

يجوز للمحافظ المختص - بقرار مسبب - الموافقة على توصيل المرافق بصفة مؤقتة للوحدات المخالفة لقيود الارتفاع طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته .  
ولذوى الشأن انتظم من قرار المحافظ برفض الطلب خلال ستين يوماً من إبلاغهم وذلك إلى لجنة يشكلها وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية وتقوم اللجنة بإخطار ذوى الشأن والمحافظه بقراراتها .

( المادة الثالثة )

يتم توصيل المرافق للعقارات والوحدات المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار طبقاً للإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .

( المادة الرابعة )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٢ شعبان سنة ١٤٢٧ هـ

( المرافق ٥ سبتمبر سنة ٢٠٠٦ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / أحمد نظيف